

أدنى بما نسبته 16.9- في المئة عن يناير

«الشال»: 202.4 مليون دينار ... جملة تداولات العقود والوكالات العقارية خلال فبراير الماضي

■ قيمة تداولات

نشاط السكن الخاص

بلغت نحو 101.9

مليون دينار

■

نحو 2.8% وصولاً إلى 1.304 مليار دينار كويتي (68.1% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 1.268 مليار دينار كويتي (68.7% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 81.6% مقارنة بنحو 82.2%. وارتفع أيضاً بند عقارات استثمارية بنحو 20.2 مليون دينار كويتي، أي بنحو 50.1%، وصولاً إلى 60.4 مليون دينار كويتي (3.2% من إجمالي الموجودات)، مقارنة مع 40.2 مليون دينار كويتي (2.2% من إجمالي الودورات) في نهاية عام 2016. بينما انخفض بند استثمار في أوراق مالية بنحو 2.2 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 2.5%، وصولاً إلى 83.8 مليون دينار كويتي (4.4% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 86 مليون دينار كويتي (4.7% من إجمالي الودورات).

وتشير الأرقام إلى أن متطلبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 61.1 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 3.8% لتصل إلى نحو 1.652 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.591 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2016. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 86.23% مقارنة بنحو 86.19% في عام 2016.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد سجلت انخفاضا مقارنة مع نهاية عام 2016. إذ انخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 6.9% مقارنة بنحو 7.3%، وانخفض مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) انخفاضا طفيفا، إلى نحو 0.9% مقارنة مع 1.1%. وانخفض أيضا، العائد على رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 17.2%، مقارنة بنحو 17.6%. وانخفضت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 18.96 فلس مقابل 19.5 فلس لعام 2016. وارتفعت مؤشر مضاعف السعر/الربحية (P/E) بنحو 12 مرة مقارنة مع 10.6 مرة، نتيجة انخفاض ربحية السهم الواحد بنحو 2.8%. رغم ارتفاع السعر السوقي للسهم ويحدود 10.7%، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 0.9 مرة مقارنة مع 0.8 مرة في نهاية عام 2016. وأعلن البنك نيته توزيع أرباح نقدية بنسبة 10% من القيمة الاسمية للسهم، أي ما يعادل 10 فلس لكل سهم، وهذا يعني أن السهم قد حقق عائدا تقديرا بلغت نسبته 4.4% على سعر الإقبال في نهاية ديسمبر 2017. والبالغ نحو 228 فلس كويتي للسهم الواحد، وبلغت التوزيعات النقدية 10 فلس كويتي عن عام 2016، أي أن البنك لم يغير من معدلات توزيعها

الأداء الأسبوعي لورصة الكويت كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي، مختلطا، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة. بينما ارتفعت قيمة المؤشر العام وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 399.1 نقطة، وارتفاع بلغ قيمته 2.1 نقطة، ونسبته 0.5% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وارتفع بنحو 12.1 نقطة، أي ما يعادل 3.1% عن إقفال نهاية عام 2017.

المصدر	2017 (١2/٢٠١٧) (الاف دينار كويتي)	201٦ (١2/٢٠١٦) (الاف دينار كويتي)	التغير %
مجموع الموجودات	1,916,040	1,846,030	3.8%
مجموع الملتزمات	1,652,188	1,591,055	3.8%
حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	260,567	231,781	12.4%
مجموع الإيرادات التشغيلية	84,251	62,192	35.8%
مجموع المصروفات التشغيلية	32,780	20,009	63.8%
المخصصات	12,855	13,405	-4.1%
الطرازية	8,325	4,245	94.2%
صافي الربح	17,704	18,238	-2.9%
التغيرات			
العائد على معدل موجودات	٦٨.8	٦٨.٠	١.٢
العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	٦٨.8	٦٧.٢	٢.٤
العائد على رأس المال	١١7.2	١١7.٥	-0.3
ربحية السهم الواحد (قاصر)	١9.36	19.3	0.4%
الافد سعر السهم (قاصر)	338	386	-13.2%
معدل نمو السعر على ربحية السهم (P/E)	12.0	١٩.9	-39.2%
معدل نمو السعر على القيمة الدفترية (P/B)	0.9	0.9	0.0%

جدول يوضح أداء المؤشرات المالية للبنك الدولي

■ بنك الكويت الدولي يحقق 17.8 مليون دينار صافي ربح بعد خصم الضرائب

المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهراً بنحو 66.6 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر فبراير كويتي، وارتفعت نسبة مساهمتها إلى نحو 50.4% من جملة قيمة تداولات العقار في فبراير 2018 مقارنة بسوية يناير 2018، حيث بلغت جملة قيمة تداولات المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهراً نحو 111.7 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر فبراير 2018 أدنى بما نسبته 8.7% مقارنة بـ يناير 2018. بينما انخفض عدد الصفقات

لنشاط السكن الاستثماري نحو 13.1%. وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 89.1 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر فبراير 2018، وانخفضت نسبتها من جملة الصفقات العقارية إلى 131.6 مليون دينار كويتي، وانخفضت نسبتها من جملة السوية إلى نحو 44% مقارنة بما نسبته 54% في يناير 2018. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص بنحو 101.9 مليون دينار كويتي مرتفعة بنحو 7.9% مقارنة مع يناير 2018، عندما بلغت نحو 94.5 مليون دينار كويتي، وارتفعت نسبة مساهمتها إلى نحو 50.4% من جملة قيمة تداولات العقار في فبراير 2018 مقارنة بسوية يناير 2018، حيث بلغت جملة قيمة تداولات المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهراً نحو 111.7 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر فبراير 2018 أدنى بما نسبته 8.7% مقارنة بـ يناير 2018. بينما انخفض عدد الصفقات

لنشاط السكن الاستثماري نحو 13.1%. وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 89.1 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر فبراير 2018، وانخفضت نسبتها من جملة الصفقات العقارية إلى 131.6 مليون دينار كويتي، وانخفضت نسبتها من جملة السوية إلى نحو 44% مقارنة بما نسبته 54% في يناير 2018. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص بنحو 101.9 مليون دينار كويتي مرتفعة بنحو 7.9% مقارنة مع يناير 2018، عندما بلغت نحو 94.5 مليون دينار كويتي، وارتفعت نسبة مساهمتها إلى نحو 50.4% من جملة قيمة تداولات العقار في فبراير 2018 مقارنة بسوية يناير 2018، حيث بلغت جملة قيمة تداولات المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهراً نحو 111.7 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر فبراير 2018 أدنى بما نسبته 8.7% مقارنة بـ يناير 2018. بينما انخفض عدد الصفقات

لنشاط السكن الاستثماري نحو 13.1%. وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 89.1 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر فبراير 2018، وانخفضت نسبتها من جملة الصفقات العقارية إلى 131.6 مليون دينار كويتي، وانخفضت نسبتها من جملة السوية إلى نحو 44% مقارنة بما نسبته 54% في يناير 2018. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص بنحو 101.9 مليون دينار كويتي مرتفعة بنحو 7.9% مقارنة مع يناير 2018، عندما بلغت نحو 94.5 مليون دينار كويتي، وارتفعت نسبة مساهمتها إلى نحو 50.4% من جملة قيمة تداولات العقار في فبراير 2018 مقارنة بسوية يناير 2018، حيث بلغت جملة قيمة تداولات المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهراً نحو 111.7 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر فبراير 2018 أدنى بما نسبته 8.7% مقارنة بـ يناير 2018. بينما انخفض عدد الصفقات

اسم الشركة	يوم التأسيس	يوم التأسيس	عدد المسنين	الربح	إجمالي	الربح
2018/03/15	2018/03/08	%	%	2017	%	الربح
1. بنك الكويت الوطني	458.6	457.3	0.3	429.7	6.7	١٠١
2. بنك الخليج	212.9	204.0	4.4	193.4	10.1	١٠١
3. بنك الكويت التجاري	423.1	403.4	4.9	373.3	12.7	١٠١
4. بنك الكويت الكويتي	222.6	212.8	4.6	189.9	17.2	١٠١
5. بنك الكويت الدولي	245.9	243.9	0.8	237.6	3.5	١٠١
6. بنك الكويت المتحدة	313.8	319.3	(1.8)	331.9	(2.5)	١٠١
7. بنك الكويت العربي	217.9	217.9	0.0	299.9	(7.3)	١٠١
8. بنك الكويت العربي	1430.7	1423.9	0.4	1401.1	2.1	١٠١
9. بنك الكويت المتحدة	481.5	418.0	0.8	430.2	5.6	١٠١
10. بنك الكويت المتحدة	130.8	129.9	0.5	122.7	6.4	١٠١
11. بنك الكويت المتحدة	228.6	221.3	3.3	234.2	(2.4)	١٠١
12. بنك الكويت المتحدة	126.5	125.8	0.6	123.3	2.6	١٠١
13. بنك الكويت المتحدة	459.8	468.3	(1.9)	746.5	(11.6)	١٠١
14. بنك الكويت المتحدة	43.8	43.7	(0.2)	44.4	(1.8)	١٠١
15. بنك الكويت المتحدة	226.6	227.3	(0.4)	240.8	(5.9)	١٠١
16. بنك الكويت المتحدة	63.9	63.9	0.0	60.6	5.4	١٠١
17. بنك الكويت المتحدة	396.3	396.3	0.0	469.9	(13.7)	١٠١
18. بنك الكويت المتحدة	191.3	191.3	0.0	174.6	9.7	١٠١
19. بنك الكويت المتحدة	80.1	54.9	(8.7)	32.8	(5.1)	١٠١
20. بنك الكويت المتحدة	151.0	151.4	(0.3)	158.1	(4.5)	١٠١
21. بنك الكويت المتحدة	85.3	86.3	(1.2)	92.1	(7.4)	١٠١
22. بنك الكويت المتحدة	122.4	138.7	(11.8)	183.2	(25.6)	١٠١
23. بنك الكويت المتحدة	234.3	210.6	(11.3)	282.1	(9.8)	١٠١
24. بنك الكويت المتحدة	1376.9	1372.9	0.3	1429.4	(3.7)	١٠١
25. بنك الكويت المتحدة	179.4	186.6	(3.8)	198.3	(9.5)	١٠١
26. بنك الكويت المتحدة	133.1	134.0	(0.7)	134.0	(0.7)	١٠١
27. بنك الكويت المتحدة	670.8	670.8	0.0	708.5	(3.5)	١٠١
28. بنك الكويت المتحدة	169.5	163.9	3.4	167.5	1.2	١٠١
29. بنك الكويت المتحدة	192.8	192.3	0.3	198.1	(3.7)	١٠١
30. بنك الكويت المتحدة	689.9	689.9	0.0	816.0	(13.7)	١٠١
31. بنك الكويت المتحدة	328.1	3318.1	(0.9)	3112.5	5.6	١٠١
32. بنك الكويت المتحدة	700.3	678.1	3.2	616.0	13.1	١٠١
33. بنك الكويت المتحدة	28.2	28.9	(2.4)	11.3	149.6	١٠١
34. بنك الكويت المتحدة	1887.6	1058.6	0.7	991.1	6.7	١٠١
35. بنك الكويت المتحدة	165.8	186.7	(11.2)	190.8	(13.1)	١٠١
36. بنك الكويت المتحدة	76.2	76.1	(0.1)	70.1	8.7	١٠١
37. بنك الكويت المتحدة	989.3	989.3	0.0	1095.7	(9.7)	١٠١
38. بنك الكويت المتحدة	382.3	387.3	(1.3)	421.4	(9.3)	١٠١
39. بنك الكويت المتحدة	366.6	333.3	10.0	375.0	(2.2)	١٠١
40. بنك الكويت المتحدة	330.8	322.8	2.5	322.8	2.3	١٠١
41. بنك الكويت المتحدة	803.3	603.3	0.0	588.6	2.5	١٠١
42. بنك الكويت المتحدة	231.2	226.5	2.5	230.2	0.4	١٠١
43. بنك الكويت المتحدة	399.1	397.0	0.5	387.0	3.1	١٠١

جدول يظهر التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الثالث

■ تسويق متطلبات

الاستدامة على

الناس لن تتحقق

ما لم تكن البيئة

الحاضنة لها سليمة

■

أوضح تقرير "الشال" الاقتصادي الأسبوعي أن نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء قدم . ووزراء الاختصاص، أي وزراء المالية والاقتصاد والتجارة، ورواهم حول مشروع الاستدامة المالية والاقتصادية، وسوف تعرض في ثلاث فقرات متتابعة في ثلاث أسابيع وجهة نظرنا حول رؤية كل وزير اختصاص. وفي التطبيق العام، نحن نعتقد أن ما تم تقديمه من مبادئ وأهداف عامة صحيح، فالاستدامة هي الهدف الرئيسي في أي اقتصاد، وما لم نضمن الاستدامة، يتحول الوضع إلى تهديد مؤجل للاستقرار من كل زواياها. وتقدم استخدام المالية العامة صحيح، لأن تعثرها يعني تعثر لكل ما عداها، فهي الحريق في وقتنا الحاضر بعدما حدث من تدوير لأسعار النفط. وما تعرض له المشروع لما عداها صحيح أيضا، فهو باختصار يستهدف ردم الفقاعات للاختلالات الهيكلية الأربعة، فإلى جانب المالية العامة، يهدف إلى إصلاح الخلل الإنشائي الهيكلي الناتج عن الهزيمة الطاغية والمكلفة والرديئة للقطاع العام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بالاعل على دعم معدلات نمو أعلى لساحمة القطاع الخاص، كما يستهدف ردم الخلل في كل من ميزاني العائلة والسياسة. وذلك إن شاء الله تعالى، وفي حين أن الإنشاءات لا تتحقق إلا بمرور الزمن، فإنها تتطلب إجراءات تنفيذية لها، صحيح، ويجب التحدي الحقيقي والأزلي، هو الالتزام بتطبيق ما ورد في المشروع. ولنبدأ بالخلل المالي، فقد قام وزير المالية بعرض رؤاه حول، وقد وفق بالعرض، فهو مثلا حدد حجم العجز المالي بما لا يزيد عن 3 مليار دينار كويتي خلال مدى زمني ينتهي في السنة المالية 2020/2021. والالتزام بسقف للتعجز يتطلب ضبط للنفقات العامة من جانب، وهي حاليا رديئة وغير منتجة، ويتطلب من جانب آخر زيادة الإيرادات غير النفطية. واستعرض الوزير رؤاه لضبط النفقات العامة، سواء تلك التي تتعلق بالمشتريات، أو حتى دراسة واقع النفقات الحالية وحجم الهدر فيها وضمتها ترشيد الدعم وتوجيهها لاستحقاقها. وفي جانب الإيرادات، تحدث عن خصخصة بعض الشركات وبعض أراضي الدولة غير المدرة للدخل وزيادة رسوم حقوق الإنشغال منها، ولم يتعرض للضرائب رغم أنها مستققة. وتحدث عن إصلاح طرق إعداد الموازنة العامة، وعمر طرق إعدادها 40 سنة، ووعده بمشروع قانون جديد جاهز، وتحدث عن قصور الإدارة المالية على مستوى وزارة المالية وخارجها، وهو أمر يحتاج إلى تطوير، وتحدث عن التخطيط المالي متوسط الأجل وهو هدف مستحق وصحيح أيضا.

الواقع أن كل ما ذكر مستحق وصحيح، ومشكلة الكويت ليست في وزراء الاختصاص، فقد قدمت الكويت على مر الزمن أفضل ما لديها من بشر لذلك المناصب، المشكلة الحقيقية تكمن في إمكانات التطبيق، وقرارات التطبيق ليست في يد وزراء الاختصاص، فالحكومة تستدير مائة ومائتان درجة عن كل تعهداتها مع أول مواجهة، فأهداف استدامة اقتصاد ومالية البلد، تتساقط ومعها وزراء الاختصاص، إن تعارضت مع هدف إستمرار الحكومة.